

مرتکزات الحکامة المحلية في التشريع الجزائري

Foundations of local governance in Algerian legislation

تاریخ استلام المقال: 2025/01/18 تاريخ قبول المقال للنشر: 2025/05/19 تاريخ نشر المقال: 2025/12/29

ط.د / محمد عثمانی*¹ ، أ.د / محمد علی²

1- جامعة أدرار، (الجزائر)، مخبر القانون و المجتمع othmani.mohammed@univ-adrar.edu.dz

2- جامعة أدرار، (الجزائر)، مخبر القانون و المجتمع ali.mohammed@univ-adrar.edu.dz

ملخص:

يعتبر تحقيق الحکامة المحلية من المحاور الأساسية للدولة وذلك من أجل بعث البرامج التنموية المحلية الفعالة والناجحة، حيث تساهم في الحد من مظاهر الفساد على مستوى هذه الجماعات الإقليمية، من خلال إرساء مبادئ الشفافية والمساواة، خاصة في مجال الصفقات العمومية، بغية الوصول إلى أحسن الطلبات، وتحقيق الجودة في المشاريع للحفاظ على المال العام بترشيد الأنفاق من جهة، وتجسيد تنمية مستدامة قائمة على الأبعاد الإستراتيجية الهادفة من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية؛ الحکامة المحلية؛ الصفقات العمومية؛ الحكم الراشد.

Abstract:

Achieving local governance is considered one of the main axes of the state in order to launch effective and successful local development programs, as it contributes to reducing the manifestations of corruption at the level of these regional groups by establishing the principles of transparency and equality, especially in the field of public contracts in order to reach the best requests, and achieve quality in projects to preserve public money by rationalizing spending on the one hand, and embodying sustainable development based on purposeful strategic dimensions on the other hand.

Keywords: Local Development; Local Governance; Public transactions; Good governance.

* محمد عثمانی

مقدمة:

في إطار تعزيز مبادئ الحکامة المحلية، سعت الكثير من الدول في العالم إلى البحث عن الطرق الحديثة في تسيير المرافق العمومية وإعادة بعث برامج التنمية المستدامة، حيث شكل لها تصاعد الوعي المجتمعي زيادة في الأعباء والتكاليف خاصة فيما تعلق بضرورة تلبية حاجيات المواطنين واختلاف هذه المتطلبات من بيئة إلى أخرى، فكان لابد عليها من البحث عن إيجاد حلول وطرق تسيير حديثة تتماشى و

منطلق إشراك القطاع الخاص و المجتمع المدني في تسيير شؤونهم المحلية باعتبارهم من مكونات الحکامة إلى جانب أجهزة الدولة.

لقد أشار المشرع الجزائري إلى الحكم الراشد من خلال الدستور الحالي لسنة 2020 ، حيث بين ذلك من خلال مهمة الرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة، ومن هنا فهو يعتبر من الأجهزة الحساسة التي تساهم في الاستقرار السياسي من خلال التحكم في المجال المالي بالخصوص، و من جهة أخرى الجانب الاقتصادي لتجسيد التنمية المحلية بواسطة التدابير القائمة على الرؤية الاستراتيجية و الحکامة في تسيير الموارد المحلية وفقا لما تتطلبه الحاجة.

و للموضوع هذا أهمية بالغة في تحديد مفهوم الحکامة المحلية و مبادئها، وتبين كيفية مساهمتها في الحد من صور الفساد، و كذا تحقيق التنمية المستدامة بحوكمة جميع المجالات الأساسية في أجهزة الدولة، عن طريق التحكم في مجال الصفقات العمومية من جهة الإنفاق و بعث جودة المشاريع التنموية، و كذا تسهيل الحصول على الخدمات بالمرافق العمومية، مع تأهيل و تأطير العنصر البشري من جهة أخرى، حيث أن الجماعات الإقليمية هي المجال الحقيقي لتكريس مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي وتجسيد المبادئ المتعلقة بالحكم الرشيد من مساواة و شفافية و تحقيق البعد الإستراتيجي للبرامج المحلية، وقد ساهم المشرع الجزائري في تكريس هذه المفاهيم، من خلال الدستور و قوانين الجماعات المحلية، و كذا في مختلف القوانين الأخرى خاصة قانون مكافحة الفساد و غيرها، ومن هنا تبرز لنا الإشكالية التالية: ما مدى نجاح المشرع الجزائري في وضع قواعد الحکامة المحلية بالجزائر ؟

و نطرح من خلال هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية: هل استطاع المشرع الجزائري من خلال ما سنه من قوانين في تحقيق مبادئ الحکامة المحلية ؟ و ماهي مظاهر تحقيقها في الجزائر ؟

وقد انتهجنا في هذا الموضوع المنهج الوصفي الملائم من اجل شرح كل ما تعلق بالموضوع من مفاهيم ، وكذا المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف المواد المرتبطة به، ومن جانب آخر استخدمنا المنهج المقارن من خلال الوقوف على نماذج لدول متقدمة في هذا المجال، و مقسمين الموضوع وفقا لخطة بمحورين رئيسيين في شكل مباحث، نتطرق إلى مفهوم الحکامة المحلية ومبادئها الأساسية (المبحث الأول)، و نتناول مظاهر مرتكزات الحکامة المحلية في الجزائر (المبحث الثاني).

المبحث الأول: مفهوم الحکامة المحلية ومبادئها الأساسية

أن الحکامة المحلية ترتبط بمجموعة من المحددات أولها النطاق أو المجال الإقليمية أي الجماعات المحلية كما يطلق عليها البعض، و المحدد الثاني يتعلق بالمبادئ و الآليات و وسائلها و التي بها

نستحضر أهم مؤشرات كالمشاركة و الشفافية و المشروعية و كذا المسؤولية و غيرها¹ ، و ننتاول في هذا المبحث شرح و تعريف كل من مفهوم الحکامة و الحکامة المحلية، مع إبراز أهم المبادئ التي تقوم عليها و ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الحکامة المحلية

في هذا المطلب نقوم بتعريف الحکامة و الحکامة المحلية مع انبراز متشابهاتها من المعاني الأخرى من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول : تعريف الحکامة و إبراز متشابهاتها

أولا : تعريفها

أما تعدد المصطلحات حول مفهومها و التي تصب جميعها في هدف واحد هو العقلانية وإدارة تسيير الموارد بشكل جيد، حيث أن تقرير الجزائر الدولي الموجه إلى الآلية الإفريقية للتقييم جاء تحت تسمية الحکامة في تقرير برنامج العمل الوطني في مجال الحکامة.

و قد تعددت هذه التعاريف حسب مختلف جهات النظر، ونذكر منها:

-عرفها البنك الدولي : بأنها تلك الطريقة التي تمارس بواسطتها سلطة إدارة الموارد، الاجتماعية و الاقتصادية في البلاد من أجل تنميتها الاقتصادية.

- أما منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE) : فقد عرفت بأنها هي عبارة عن عملية تحسين تسيير الشؤون العامة المحلية عبر ضمان تقديم خدمات عادلة مستدامة من خلال مشاركة جميع مكونات الإقليم المحلي، بإدماج مجموعة من العلاقات الرسمية و غير الرسمية التي تدور بين مختلف مكونات التنمية مثل : القطاع الخاص المحلي، الجمعيات والمواطن المحلي ، السلطة المحلية و التي تؤثر كثيرا على المردودية و الفعالية للنظام السياسي و الإداري على المستوى المحلي والجهوي².

ثانيا : متشابهاتها

إن مصطلح الحکامة أثار إشكالات سواء من حيث المستوى الاصطلاحي أو اللغوي، حيث أن التفاعل العربي مع هذا المصطلح فرض إشكالية التوسع الاشتقاقي لهذا اللفظ مثل إدارة الحكم، الإدارة المجتمعية، كوفيرنانس، الحكم الراشد، الحکامة، إدارة شؤون الدولة و المجتمع، القيادة، الحكم، التلجيم، الحکمانية، التدبير الجيد، و غيرها³.

¹ - سعيد جعفري، الحکامة و أخواتها (مقاربة في المفهوم ورهان الطموح المغربي)، الطبعة الأولى، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، المغرب، 2010، ص 167.

² - مشتة بومدين، الحوكمة المحلية تجارب دولية ، الطبعة الأولى، دار الباحث للطباعة و النشر و التوزيع، برج بوعريبيج الجزائر، 2023، ص 23 و 24.

³ - سعيد جعفري، مرجع سابق، ص 13 و 15.

أما الإشكالية الأخرى التي يثيرها هذا المصطلح فتتمثل في البحث عن جذوره اللغوية القديمة، وهل هي من أصول أنجلوساكسونية تعود للقرون الوسطى، أو هي من أصل فرنسي، ترجع أصله إلى الأصول اليونانية و اللاتينية قبل أن يستعمل في اللغة الفرنسية القديمة التي تدل على طريقة أو فن الحكم، وقد استلهمت بعد ذلك من طرف المنظمات و الهيئات الدولية حيث استعملتها لمواجهة مشاكل الدول النامية بالأساس خاصة في مجال الفساد.

الفرع الأول : أطراف الحکامة المحلية

الحکامة المحلية تتعلق بجملة التقنيات و مجموعة من الأدوات التدبيرية التي يسعى من خلالها إلى ترشيد فكرة النظام الإداري و البشري و المالي المحلي، الذي يهدف إلى تحقيق أكبر النتائج بواسطة الاعتماد على مبادئها من شمولية و مرونة و مصداقية، وبالتالي فهي تمكن المنتخبين المحليين من إعادة بناء مفهوم الحكم و السلطة على أسس و مبادئ المسؤولية و النجاعة، حيث تمكنهم من الاستثمار بمختلف الإمكانيات التدبيرية و التواصلية التي تساهم في تبلور الفعل الإداري لصالح المواطنين المحليين¹، وهذا كله يتحقق من خلال تظافر مكوناتها و هي كالتالي:

أولاً - الدولة : تعتبر الدولة أو الحكومة كما يطلق عليها البعض من الأطراف الأساسية الرسمية للحکامة، ويتعين عليها في ظل التطورات العالمية لمفهوم الحكم الراشد المشاركة في مناقشة القرارات على قدم المساواة مع الفواعل الأخرى لها، كالقطاع الخاص و المجتمع المدني.

ثانياً - القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص من الأطراف المكملة إلى عمل الحكومة فهو يساهم في الدعم و النهوض بالتنمية المحلية، و هو يتميز بالقدرة على الابتكار و التجديد، و تحسين مستوى الخدمات و رفع مستوى معيشة الفرد، و المساهمة في خلق فرص أخرى للعمل إلى جانب الدولة باعتبار القطاع الخاص من المرتكزات الأساسية التي تطور الاقتصاد و تخلق الثروة.

ثالثاً - المجتمع المدني : و هو مختلف المؤسسات و المنظمات التي تهدف إلى تحقيق التعاون و تقديم الخدمات لجماعات مختلفة بشكل تطوعي، ولها تأثير على السياسة التنموية المحلية بواسطة المشاركة في الشأن العام المحلي و تعزيز المساءلة و الشفافية عن طريق نشر المعلومات².

المطلب الثاني : المبادئ الأساسية للحکامة المحلية و مرتكزاتها

¹ - بوحنية قوي، الانتخابات المحلية الجزائرية ومسارات الحکامة، الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2022، ص 171 و 175.

² - محمد بن عبدالقادر أكحل، الحکامة بين وحدة المضامين وتعدد المؤشرات 'دراسة حالة الجزائر'، فهرنهايت 451 للنشر و التوزيع، الجلفة الجزائر، 2023، ص 54 و 77 و 90.

تقوم الحكامة و الحكامة المحلية على جملة من المبادئ و المرتكزات الأساسية التي تهدف من خلالها إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن بواسطة إصلاح و سطره و تحقيق تنميته المحلية، وكذا تحسين جميع ظروف رفع قدرات المورد البشري.

الفرع الأول : المبادئ الأساسية للحكامة المحلية

تهدف الحكامة بمفهومها العام إلى تحقيق جملة من المبادئ الأساسية و التي تنوعت باختلاف نظرة و اجتهاد الباحثين و بعض الجهات المختصة و هي تركز خاصة بتطبيق القانون لتحقيق العدل و المساواة و الشفافية، حيث قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) من خلال "خريطة الحوكمة المحلية" على تحديد مبادئها وقد سماها الأبعاد التفاعلية الأساسية و هي ممثلة في المشاركة و الشفافية و المساءلة، و الرضا على أداء الحكومة مع الاهتمام بالتعليم والصحة و توفير التزود بالمياه، وقد حددها من قبل وسمها الركائز ومنها مشاركة المواطنين و الشراكة بين الجهات الفاعلة الرئيسية على المستوى المحلي.

فالحكامة المحلية جاءت للقضاء على اللاتوازن الذي كان ناتجا على الأحادية في اتخاذ القرار، ومن هنا فان المبادئ التي تقوم عليها هي التي توفر لكل الفاعلين والمواطن آلية تسهيل عملية المشاركة والتعبير عن آرائهم في اطار التشاور و التوافق عن طريق تدبير الشأن العام المحلي، وعدم إقصاء أي طرف من هذه العلاقة¹.

ومع إختلقت نظرات الكتاب بخصوص تحديد أهم مبادئها الأساسية، لكنها كلها ركزة على أهمها من مشاركة و شفافية و مساواة، و يتطرق البعض إلى تحقيق دولة القانون كمبدأ أساسي مع السيطرة على الفساد، و الاعتماد على الرؤية الاستراتيجية، وتبقى كلها من المؤشرات الجيدة التي تساهم في تحقيق عناصر التنمية المحلية المستدامة².

الفرع الثاني : المرتكزات الأساسية للحكامة المحلية

يرى بعض الفقهاء أن مرتكزات الحكامة و الحكامة المحلية تنقسم بين مرتكزات سياسية و أخرى اقتصادية و إجتماعية، سنحاول عرضها كالتالي:

أولا : مرتكزات سياسية

إن ما يميز هذه المرتكزات هو أنها تستهدف بالأساس تحقيق دولة القانون تحت عنوان تجسيد مبدأ العدالة و الديمقراطية و الذي يتأتى بفكرة تحقيق المساواة أمام و بين جميع المواطنين مهما تعددت

1 - مشتة بومدين، مرجع سابق ، ص 46 و 47.

2 - عبدالعزيز أشراقي، الحكامة الترابية وتدابير المرافق العمومية المحلية على ضوء مشروع الجهوية المتقدم، مطبعة الجديدة، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الأولى، 2014، ص 23.

الديانات، أو إختلاف اللون أو العرق، مع ضرورة الانسجام في السياسات العامة، و ذلك بالحفاظ على كرامة المواطنين و جعلهم محل إهتمام أصحاب القرارات العامة مما ينتج عنه إدامة الشرعية في المجتمع. كما انه لا يمكن التكلم على فعالية الحكومة في حسن تسيير وتدبير الشؤون العامة إلا بفرض فرصة إشراك المواطنين في جميع القرارات المتخذة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بإعتبار أن مقارنة المشاركة من جانب المواطن يهدف بها التأثير على إختيار السياسات الجيدة على أي مستوى كان وطنيا أو محليا.

ثانيا : مرتكزات إقتصادية و إجتماعية

يعتبر كل من محور محاربة الفساد و كذا تبني الرؤية الاستراتيجية من أهم العناصر الأساسية للمرتكزات الاقتصادية و الاجتماعية والتي تعتمد على توسيع مبدأ الديمقراطية و فرض المساءلة والرقابة من طرف المجالس النيابية و الأجهزة الرقابية و كذا المجتمع المدني، لتحقيق أكبر درجة من ثقافة المساءلة، إضافة إلى العمل على تداول السلطة للقضاء على إمتداد الفساد و عيشه مدة أطول و التستر عليه.

و ترتبط فكرة مكافحة الفساد بالتخطيط الجيد الذي يقوم على مجموعة من الاستراتيجيات المستقبلية، بالتنبؤ للمستقبل والاستعداد الكامل لمواجهته، فهو يحدد الإجابة المسبقة لكل ما يجب العمل به على مستوى جميع القطاعات تحت عنوان مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹.

المبحث الثاني : مظاهر مرتكزات الحکامة المحلية في الجزائر

نبرز في هذا المبحث أهم النقاط الأساسية لظهور مفهوم الحکامة سواء من خلال النصوص القانونية التي أشارت لها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو بالتطرق إلى مكوناتها، أو المبادئ التي جاءت بها و كذا من خلال المؤسسات التي تساهم في تحقيقها من خلال أطرافها.

المطلب الأول : صور مرتكزات الحکامة المحلية من خلال النصوص القانونية

نتطرق في هذا المطلب لجملة من النصوص القانونية التي تبرز لنا ظهور مفهوم الحکامة في التشريع الجزائري، سواء بمفهومها هذا أو تحت تسمية الحكم الراشد، و ذلك من خلال الفروع التالية :

الفرع الأول : ظهور مفهوم الحکامة في الدستور و القوانين

لقد إستخدم المشرع الجزائري مفهوم الحکامة في بعض النصوص القانونية سواء من خلال الإشارة لها مباشرة أو بمصطلح مشابه لها، ففي الدستور أشار للحكم الراشد من خلال مجلس المحاسبة²، بإعتباره من أهم الأجهزة القائمة على ترشيد النفقات العامة و ما تتطلبه من شفافية في التعاملات.

1 - سعيد جعفري، مرجع سابق، ص 50 و 57.

2 - انظر المادة 199 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، ج.ر.ج.ج، عدد 43، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

أما في بعض القوانين الأخرى مثالها القانون التوجيهي للمدينة و الذي يعتبر إهتمام الإدارة بانشغالات المواطنين من مميزات الحكم الراشد القائم على الشفافية في إطار المصلحة العامة فقد نص على ضرورة العمل بمبادئ الحوكمة من أجل تحقيق المبادئ العامة لسياسة المدينة¹، و كذا بالنسبة للقانون المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية و الرياضية وتطويرها فقد أشار إلى احترام مبادئ الحكم الراشد في بعض مواده معزز بذلك حوكمة المجال الرياضي²، أما بالنسبة للقانون المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي و التطور التكنولوجي فقد نص من خلال أهدافه بضرورة العمل على ترقية الحكم الراشد³، لأنه هو الآخر يساهم في التنمية العلمية و التكنولوجية و الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للبلاد.

الفرع الأول : ظهور مفهوم الحوكمة في المراسيم التنظيمية

لقد إشارة بعض المراسيم التنظيمية التي تنظم بعض الإدارات المركزية في الجزائر إلى مصطلح الحوكمة و الحكم الراشد سواء من حيث التحكم في التسيير كما هو بالنسبة للمرسوم الرئاسي الذي حدد نفقات لجنة الحكم الراشد⁴، و كذلك بالنسبة لتنظيم الهيكل لبعض المصالح المركزية مثل وزارة الداخلية⁵، ووزارة المالية التي تساهم في تحقيق الحوكمة الاقتصادية و المالية⁶.

الفرع الثالث: ظهور مفهوم الحوكمة من خلال بعض أسسها و مبادئها

تبرز الحوكمة و الحوكمة المحلية أكثر من خلال ما تحمله من جملة المبادئ التي تساهم في خلق الآليات و الطرق التي تحقق التنمية المحلية المستدامة، بواسطة المشاركة لجميع الأطراف المكونة لها، حيث تسعى جميع الدول و خاصة النامية إلى البحث عن سبل القضاء أو الحد من صور الفساد السائد، وذلك بتحقيق آليات التشاركية في صنع القرارات المحلية الصائبة ذات البعد الاستراتيجي، و من جهة

¹ انظر المادة 02 من القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج.ر.ج.ج، عدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006.

² انظر المواد 61 و 90 و 91 و 96 من القانون رقم 13-05 المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية و الرياضية و تطويرها، ج.ر.ج.ج، عدد 39، الصادرة بتاريخ 31 يوليو 2013.

³ انظر المادة 07 مكرر من القانون رقم 05-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي و التطور التكنولوجي ج.ر.ج.ج، عدد 71، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2015.

⁴ انظر المادة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم 09-107 مؤرخ في 17 مارس 2009، يتضمن إحداث أبواب وتحويل اعتماد إلى ميزانية تسيير مصالح الوزير الأول، ج.ر.ج.ج، عدد 18، الصادرة بتاريخ 22 مارس 2009.

⁵ انظر المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 14-104 المؤرخ في 12 مارس 2014، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ج.ر.ج.ج، عدد 15، الصادرة بتاريخ 19 مارس 2014.

⁶ انظر المادة 08 مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 13-425 المؤرخ في 18 ديسمبر 2013 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007، و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، ج.ر.ج.ج، عدد 65، الصادرة بتاريخ 22 ديسمبر 2013.

أخرى محاولة الحكومات القضاء على الطرق البيروقراطية في التسيير بواسطة دعم عمليات الرقمنة في مختلف القطاعات، و سنستعرض هذه العناصر في النقاط التالية:

أولا : آليات الديمقراطية التشاركية لتحقيق الحکامة المحلية

تحدث الدستور الجزائري عن الديمقراطية التشاركية من خلال النص على إشراك المواطن ومؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار على المستوى المحلي، إلا أنه لم يصدر في ذلك قوانين أو تنظيمات تحدد تطبيقها، مثل بعض الدول على غرار البرازيل في صورة آلية و ضع الميزانية التشاركية، و غيرها من الآليات الأخرى، و هذا ما سنتعرض له من خلال هذه النقاط التالية :

أ : **الاستفتاء الشعبي المحلي** : ما يميز هذا الاستفتاء أنه يحقق مشاركة جميع المواطنين على المستوى المحلي في الإدلاء بأصواتهم بدون استثناء فقاعة المشاركة في هذا الإجراء هي أوسع نطاق من حيث تحقيق ضمان إدلاء الجميع بأصواتهم دون تمييز أو إقصاء، لكنها جد مكلفة من خلال ما تحمله خاصة الإجراءات و الأدوات التنظيمية التي تتطلبها هذه الآلية، لذلك قد يتم اللجوء إليها إلا في حالات قليلة نادرة مصيرية ، كما أنها عادة حينما يدلي المواطن برأيه عن طريق التصويت بنعم للقبول أو لا للرفض لا تمكنه من القدرة على تقديم المقترحات أو تسجيل تعديلات إضافية التي يريدونها، و ظهرت هذه الطريقة و اعتمدتها دول متقدمة لإمكانية تحملها تكاليف و نفقات تنظيم مثل هذه الطرق الديمقراطية¹.

ب : **تقديم العرائض** : أن آلية توجيه العرائض من الطرق التي تتيح للمواطنين و فواعل المجتمع المدني بحق تقديم عريضة لتدخل في اختصاص السلطات المحلية، و على المستوى الوطني كالبرلمان مثلا، من أجل عرض مشروع تعديل أو اقتراح قانون أو أي مبادرة أخرى.

فالعرائض تكون عبارة عن طلب مكتوب يوجه إلى السلطات العمومية المعنية، قصد اتخاذ ما تراه مناسب في موضوعا ما، وقد يتضمن هذا المطلب مقترحات أو توصيات، و هي طريقة لإيصال مطالبهم للمؤسسات و السلطات العمومية، محليا، إقليميا، جهويا، أو وطنيا، عبر عرائض وملتزمات ترفع بشكل يحدد إجراءاتها مسبقا، لقد نص الدستور الجزائري الحالي على إمكانية تقديم ملتزمات للإدارات العمومية و لكنه لم يعطي أجال محددة للرد عليها².

ج : **الميزانية التشاركية** : لقد ساهمت العديد من الدول المتقدمة إلى إيجاد الطرق الجيدة التي تفعل من خلالها آلية المشاركة، فقدت وصلت إلى حد السماح بالمشاركة في إعداد الموازنة أو الميزانية المحلية، وهي معيار متميز لقياس مدى تحقق الحکامة التشاركية، ومن الأمثلة في آلية التخطيط التشاركي ما تقوم به دولة المغرب من خلال إشراك المواطنين في وضع برامج مختلفة لعمل الجماعات الترابية.

¹ - مشقة بومدين، مرجع سابق ، ص 74.

² - انظر المادة 77 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 ، مرجع سابق.

وما يمكن القول هنا هو اعتبار الميزانية التشاركية إجراء ديمقراطي يشارك فيه السكان و يمكنهم من تحديد الاستثمارات العمومية التي يحتاجها المواطن على مستوى الإقليم، في خلال مدة زمنية محددة لميزانية الجماعات و كذا اقتراح مشاريع محلية عن طرق التصويت مع تتبع تنفيذ هذه المشاريع وتقييمها. وقد تمت أول عملية لإعداد ميزانية تشاركية في مدينة بورتو اليغري، في البرازيل سنة 1989، فهذه التشاركية في إعداد الميزانية هي عملية مشاورة ديمقراطية يقرر من خلالها المواطنون العاديون كيفية تخصيص جزء من الموازنة المحلية للبلدية، وتعتبر هذه الأخيرة عمل ملموس يحفز المواطنين على المشاركة¹.

ثانيا : كيفية السيطرة على الفساد

تعتبر مهمة الوقاية من الفساد و مكافحته من أهم المبادئ السامية لتحقيق الحکامة المحلية، فقد قامت الحكومة في الجزائر لمحاولة التصدي لأشكاله بدراسة مشروع القانون الذي يتضمن تنظيم السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته، و هو ما تجسد من خلال النص الصريح عليها في التعديل الدستور لسنة 2020، و الذي عبر على التزامات الرئيس بأخلفة الحياة العامة وتعزيز الحکامة، من خلال الحزم على مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة و المراقبة، و كذا العمل على التسيير الجيد للأموال العمومية مع تكريس مبدأ الشفافية، و قد تعززت أكثر صورة مكافحة الفساد في الجزائر بواسطة استحداث هيئة مكلفة بمكافحة الثراء غير المشروع للموظفين كأداة إضافية لقمع الأعمال المشبوهة للموظفين الحكوميين.

ثالثا : دعم عمليات الرقمنة

تعتبر هذه علمية مرتبطة بسابقتها من خلال كونها تحقق الشفافية و المساواة المطلوبة في الكثير من المجالات و التي تساهم إلى حدا بعيد عن القضاء على صور الفساد السائد في مختلف القطاعات وكذا المجالات المختلفة في الدولة، و عملت الجزائر على إنجاح مشاريع التحول الرقمي بالاستفادة من تجارب ناجحة في هذا المجال و رصدها لمبالغ مالية خاصة لهذه العملية مع تأطير و تكوين الجانب البشري لها.

فسعي الدولة إلى هذه الإجراءات الرامية إلى التحول للإدارة الرقمية يعتبر من صميم القضاء على صور الفساد السائد في مختلف القطاعات، و خاصة الإدارة والمؤسسات المالية، فتعتبر الخطوات التي تقطعها الدولة في هذا الشأن بمثابة البحث عن عناصر الحكم الرشيد، و الذي تهدف من خلاله إلى وضع أسس التنمية المستدامة الصحيحة، مع الحفاظ على الموارد المالية بعقلانية التصرف فيها و ترشيدها بطريقة فرض الرقابة في مختلف مراحل الصرف المالي للموارد المالية².

¹ - مشتة بومدين، مرجع سابق ، ص 74.

² - بوحنية قوي، مرجع سابق ، ص 156 و 157.

المطلب الثاني : صور مرتکزات الحکامة المحلية من خلال المؤسسات الدستورية

نتناول في هذا المطلب كل ما تعلق ببعض الصور والمظاهر التي تبرز مشاركة المؤسسات الدستورية لتحقيق مشاركتها في الحکامة المحلية من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول : الحکامة من خلال مؤسسات الرقابة

تعتبر المؤسسات الرقابية من الهيئات الرسمية الأساسية التي تساهم في تحقيق المبادئ السامية للحکامة المحلية خاصة ما تعلق بالشفافية والمساواة، ونتطرق هنا في هذا الفرع إلى كل من مجلس المحاسبة والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد باعتبارهم مؤسسات دستورية تساهم في تجسيد الحکامة، كالتالي :

أولاً : مجلس المحاسبة

يعتبر مجلس المحاسبة من المؤسسات العليا المستقلة، والتي لها سلطات الرقابة على الإنفاق العام، حيث أنه يتولى رقابة الممتلكات والأموال العمومية، وقد نصت المادة 199 من الدستور على ذلك، حيث يكلف بالرقابة البعدية على أموال الدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية، وكذلك رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، وهو يضطلع ويساهم في ترقية الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العمومية¹.

ثانياً : السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد

إن عبئ مكافحة ظاهرة الفساد يعتبر عملية تتطلب تضافر كل الجهود من مختلف الأطراف سواء مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وكذا المجتمع المدني الذي أعطية له أدوار مهمة من خلال قانون مكافحة الفساد خاصة ما نصت عليه المادة 15 منه حول مشاركة المجتمع المدني، وما تعلق بضبط سلوكيات الموظفين خاصة في مجال الصفقات العمومية، وقد تعزز أكثر فيما جاءت به الاستراتيجية الوطنية و التي وضعتها الهيئة العليا للشفافية .

تهدف هذه الاستراتيجية التي وضعت من أجل الحد من ظاهرة الفساد، و تجميع المعلومات التي تساعد في إعطاء التصورات الأساسية في مكافحته مع مساعدة الإدارات و الأشخاص في كشف أفعال الفساد و التصدي لها وقائياً، كما هو مذكور في الباب الثاني من القانون رقم 06-01، الذي وضع التدابير الوقائية لهذه الظاهرة من خلال إرساء مبادئ الشفافية و النزاهة في التعامل²، و خاصة في مجال الصفقات العمومية، حيث جاء القانون الجديد للصفقات لإرساء المبادئ الموجودة في النصوص السابقة و القائمة على قواعد النزاهة في التعاملات مع تعزيز دور الرقمنة في مجالها بإنشاء بوابة لذلك للقضاء

¹ - انظر المادة 199 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442، مرجع سابق.

² - انظر المادة 15 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم، ج.ر.ج.ج، عدد14، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2006.

على السلوكيات غير الشفافة مع الحد من كل مظاهر الإسراف في الإنفاق العام و بالتالي المحافظة على الأموال العامة بالترشيد و تفعيل الحكامة في التسيير¹.

الفرع الثاني : الحكامة من خلال المؤسسات الاستشارية

تساهم كل المؤسسات الدستورية الاستشارية في تحقيق عناصر الحكامة بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال ما تحققه من مبادئ متكيفة مع مختلف مكوناتها وخاصة المجتمع المدني، سواء في إطار تحقيق الديمقراطية التشاركية، أو عن طريق ما تساهم فيه هذه الأخير من تحقيق عناصر التنمية مما يؤدي بطرق غير مباشرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي ومن هذه المؤسسات ما يلي:

- المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي².

و التي تعمل كلها من اجل تحقيقي مساهمة الجميع في سياق مكونات الحكامة من مؤسسات رسمية و أخرى غير رسمية، لتلبية الحاجات المحلية و السعي الجيد إلى تنمية محلية مستدامة عن طريق تظافر جهود كل الأطراف من الدولة ممثلة للقطاع العام بشكل أساسي، إضافة إلى القطاع الخاص ومجتمع مدني كشريك أساسي في صنع القرارات المحلية.

خاتمة:

أن مجهودات الدولة الجزائرية في إطار تعميم الحكامة المحلية بمختلف القطاعات المحلية أصبح ضرورة ملحة في ظل تطور التعاملات العالمية، مما يستلزم عليها تكييف المنظومة القانونية للجماعات المحلية بمزيد من المرتكزات التي تساهم في تحقيق المبادئ الأساسية للحكامة.

لقد جاءت الإشارة للحكامة في التعديل الدستوري لسنة 2020 بمفهوم مشابه لها، تحت عنوان الحكم الراشد، من خلال مادة واحدة، ضمن جهاز الرقابة المتمثل في مجلس المحاسبة، و رغم ذلك فإن مجهودات الدولة في إرساء أهم المبادئ التي تعزز الأركان الأساسية لها من مؤشرات الشفافية و المساواة و المشاركة، مستحسنة من خلال ما نص عليه المشرع في الدستور و مختلف القوانين الأخرى، مع جملة من الأساليب و الآليات التي تقوم على أسس المشاركة في تسيير الشؤون العمومية بوسطة الديمقراطية التشاركية، و كذلك كل ما يشجع عليها من خلال حق الاستشارة، و كيفية توجيه الملتزمات لمختلف الإدارات كوسيلة من وسائل المساءلة و الرقابة على أعمال الإدارة و السلطات المحلية.

و رغم كل هذا تبقى الآليات التي تحقق مشروع الحكامة المحلية بالجزائر ضعيفة مقارنة بدول أخرى، و التي ذهبت إلى أبعد الحدود في فتح المجال أمام مكونات الحكامة الأخرى إلى المساهمة الفعلية

¹ - انظر المواد 65 و 105 من القانون رقم 23-12 مؤرخ في 05 أوت 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج.ر.ج.ج، عدد 51 الصادرة بتاريخ 06 أوت 2023.

² - انظر المواد 210 و 215 و 214 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442، مرجع سابق .

في تحقيق التنمية المحلية والتنمية المستدامة عن طريق ما يسمى بالميزانية التشاركية، والاستفتاء المحلي، ومن هنا نقدم بعض الاقتراحات في هذا الشأن:

- تعزيز المنظومة القانونية بمفهوم مصطلح الحکامة في النصوص القانونية، وإبراز مبادئها.
- تحديد طرق تعزيز فعالية آليات مشاركة مكونات الحکامة من قطاع خاص ومجتمع مدني في تحقيق حوكمة التنمية المحلية إلى جانب الدولة.
- تشجيع عمليات الرقمنة في مختلف القطاعات وفقا ما يتمشى وتحقيق الشفافية والمساواة، حيث أنها تعتبر من أهم المبادئ و المرتكزات.

قائمة المصادر و المراجع

النصوص القانونية:

- 1 - التعديل الدستوري للجمهورية الجزائرية لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، ج.ر.ج.ج، عدد 43، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.
 - 2 - القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم، ج.ر.ج.ج، عدد 14، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2006.
 - 3 - القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج.ر.ج.ج، عدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006.
 - 4 - القانون رقم 05-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي و التطور التكنولوجي ج.ر.ج.ج، عدد 71، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2015.
 - 5 - القانون رقم 13-05 المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية و الرياضية و تطويرها، ج.ر.ج.ج، عدد 39، الصادرة بتاريخ 31 يوليو 2013.
 - 6 - القانون رقم 22-08 مؤرخ في 21 فبراير 2022، يحدد السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، ج.ر.ج.ج، عدد 32 الصادرة بتاريخ 14 ماي 2022.
 - 7 - القانون رقم 23-12 مؤرخ في 05 أوت 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج.ر.ج.ج، عدد 51 الصادرة بتاريخ 06 أوت 2023.
 - 8 - المرسوم الرئاسي رقم 09-107 مؤرخ في 17 مارس 2009، يتضمن إحداث أبواب وتحويل اعتماد إلى ميزانية تسيير مصالح الوزير الأول، ج.ر.ج.ج، عدد 18، الصادرة بتاريخ 22 مارس 2009.
 - 9 - المرسوم التنفيذي رقم 13-425 المؤرخ في 18 ديسمبر 2013، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007، و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، ج.ر.ج.ج، عدد 65، الصادرة بتاريخ 22 ديسمبر 2013.
 - 10 - المرسوم التنفيذي رقم 14-104 المؤرخ في 12 مارس 2014، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ج.ر.ج.ج، عدد 15، الصادرة بتاريخ 19 مارس 2014.
- الكتب:**
- 1- بوحنية قوي، الانتخابات المحلية الجزائرية ومسارات الحکامة، الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2022.

- 2- عبدالعزيز أشراقي، الحکامة الترابية وتدابير المرافق العمومية المحلية على ضوء مشروع الجهوية المتقدم، مطبعة الجديدة، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الأولى، 2014.
- 3- سعيد جعفري، الحکامة و أخواتها (مقاربة في المفهوم ورهان الطموح المغربي)، الطبعة الأولى، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، المغرب، 2010.
- 4- مشتة بومدين، الحوکمة المحلية تجارب دولية، الطبعة الأولى، دار الباحث للطباعة والنشر و التوزيع، برج بوعريچ الجزائر، 2023.
- 5- محمد بن عبدالقادر أكحل، الحکامة بين وحدة المضامين وتعدد المؤشرات' دراسة حالة الجزائر'، فھرنهايت 451 للنشر و التوزيع، الجلفة الجزائر، 2023.